الأمم المتحدة

A/C.6/72/SR.3

الجمعية العامة

الدورة الثانية والسبعون

Distr.: General
23 October 2017
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة السادسة

محضر موجز للجلسة الثالثة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد غفور ..... (سنغافورة)

ثم: السيد أورنا (نائب الرئيس) ..... (بيرو)

المحتويات

البند ١٠٩ من جدول الأعمال: التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي *(تابع)*

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

17-17382 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥:١٠.

البند ١٠٩ من جدول الأعمال: التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي *(تابع)* (A/72/111 و A/72/111/Add.1)

١ - **السيد الشاري** (المملكة العربية السعودية): تكلم باسم منظمة التعاون الإسلامي، فقال إن الإرهاب يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ويتعارض مع مبادئ الإسلام وممارساته؛ وينبغي عدم ربطه بأي دين أو عرق أو عقيدة أو لاهوت أو قِيَم أو ثقافة أو مجتمع أو جماعة. وتحيط منظمة التعاون الإسلامي علما بالتصريحات الأخيرة لقادة العالم الذين فصلوا بين الإسلام والمنظمات الإرهابية؛ وتدين بشدة أي محاولة لربط الإسلام بالإرهاب، وتعيد تأكيد أهمية تعزيز الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات والحضارات من أجل تحقيق السلام والوئام في العالم. وهي لذلك ترحب بالمبادرات والجهود الدولية والإقليمية الرامية إلى بلوغ هذه الغاية.

٢ - وأضاف أن منظمة التعاون الإسلامي تؤكد من جديد التزامها بتعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب. ومن الضروري اتباع نهج شامل من خلال معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب، بما في ذلك الاستخدام غير القانوني للقوة والعدوان والاحتلال الأجنبي والقمع والنزاعات الدولية المزمنة والتهميش والإقصاء السياسيان. ومن المهم أيضا مكافحة كل الجماعات والتنظيمات الإرهابية، أينما وجدت، دون أي تمييز.

٣ - واستطرد قائلا إن الدول ينبغي لها أن تعزز التعاون والتنسيق فيما بينها بهدف ملاحقة مرتكبي الأعمال الإرهابية؛ ومنع توفير الأموال أو الملاذات الآمنة أو المساعدة أو الأسلحة للجماعات والتنظيمات الإرهابية؛ ودحض الخطابات والإيديولوجيات التي تنشرها الجماعات والتنظيمات الإرهابية. ومن المهم أيضا التمييز بين الإرهاب وحق الشعوب المشروع في مكافحة الاحتلال الأجنبي، وهو تمييز راسخ في القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة ٥١/٤٦.

٤ - وأردف قائلا إن استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب هي وثيقة قابلة للتعديل ينبغي تحديثها وإعادة النظر فيها بانتظام وتنفيذها بطريقة متوازنة. وينبغي للدول الأعضاء أن تتعاون من أجل حظر دفع الفديات إلى الجماعات الإرهابية. ومن المهم زيادة موارد كيانات الأمم المتحدة وإداراتها المعهود إليها ببناء القدرات في الدول الأعضاء لمساعدتها على الوفاء بالتزاماتها بموجب قرارات الأمم المتحدة. ومن المهم أيضا تعزيز المساعدة التقنية ونقل التكنولوجيا على الصعيد الثنائي من أجل بلوغ هذه الغاية.

٥ - وأكد أنه ينبغي بذل كل جهد ممكن للتوصل إلى اتفاق بتوافق الآراء بخصوص مشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي وذلك عن طريق حل المسائل المعلقة، بما فيها التعريف القانوني للإرهاب، ولا سيما التمييز بين الإرهاب والنضال في سبيل حق تقرير المصير للشعوب الرازحة تحت الاحتلال الأجنبي أو الهيمنة الاستعمارية أو الأجنبية، ونطاق الأفعال التي يشملها هذا الصك.

٦ - واختتم كلامه مؤكدا ضرورة عقد مؤتمر رفيع المستوى تحت رعاية الأمم المتحدة لوضع صيغة لتحرك منظم مشترك من جانب المجتمع الدولي للتصدي للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره وللتوصل إلى وضع تعريف متفق عليه للإرهاب.

٧ - **السيدة سيراتو** (هندوراس): قالت إن الإرهاب الدولي، الذي يسعى إلى زعزعة الاستقرار في العالم، أصبح وحشا شرسا. وتدين هندوراس جميع أشكال الإرهاب باعتبارها من مظاهر القسوة التي يمارسها البشر والتي لا يمكن إيجاد أي مبررات سياسية أو عقائدية أو دينية أو ثقافية لها. وأعربت عن التزام هندوراس بصون السلام والأمن الدوليين وعن تأييدها لجميع الإجراءات والاتفاقات التي توطد العلاقات المتبادلة والالتزامات بين الأمم بغية تعزيز ثقافة السلام.

٨ - وأكدت من جديد التزام هندوراس بمكافحة الإرهاب، بوصفها طرفا في الصكوك الدولية لمكافحة الارهاب مثل الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب لعام ١٩٩٩ واتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب، في الوقت الذي تحترم فيه احتراما كاملا القانون الوطني والدولي وحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وأعربت عن ترحيب هندوراس باتخاذ قرار الجمعية العامة ٢٩١/٧١ بشأن تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على مساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، الذي من خلاله أُنشئ مكتب مكافحة الإرهاب.

٩ - **السيد سايكال** (أفغانستان): قال إن الإرهاب ليس هجوما على حياة البشر والحريات الأساسية فحسب، بل هو هجوم على عهد المواطنة، أي على علاقة الدولة القومية بشعبها، هذه العلاقة التي تجعل المجتمعات الديمقراطية فريدة وعادلة وحرة.

١٠ - وذكر أن أفغانستان لا تزال على خط المواجهة في المعركة العالمية ضد الإرهاب الدولي. فكفاحها ضد هذا الخطر العالمي راسخ في نسيجها الاجتماعي، وهي تحرز تقدما مطردا في مكافحة شر الإرهاب، هذا الشر الغريب عن القيم والعادات والتقاليد الأفغانية. وتخوض قوات الأمن الأفغانية معارك ضد الجماعات الإرهابية القادمة من الخارج والعازمة على إبقاء البلد في حالة عدم الاستقرار. وفي أنحاء مختلفة من البلد، أُلحقت خسائر كبيرة بصفوف الإرهابيين والجماعات المتطرفة العنيفة، أي حركة طالبان وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة وكيانات أخرى من هذا القبيل.

١١ - وأضاف أن هذه الجماعات غيرت أساليبها الآن بعد أن عانت من انتكاسات. فمن الدلائل على إفلاسها الأخلاقي المطلق هو تركيز هجماتها الوحشية في الوقت الراهن على المواطنين الأفغان العاديين والشخصيات العامة والموظفين الأمنيين والمدنيين الدوليين الذين يعملون من أجل تعزيز الاستقرار والازدهار في البلد. وخارج ميدان القتال، يعمل بلده عن كثب مع البلدان الأخرى في المنطقة، على الصعيدين الثنائي والثلاثي ومن خلال آليات أخرى، بهدف التصدي لخطر الإرهاب وغيره من الأنشطة الإجرامية عبر الوطنية التي ابتليت بها أفغانستان والمنطقة.

١٢ - وأضاف أن وقف موجة الإرهاب يتطلب من الأمم المتحدة أن تتخذ إجراءات أكثر فعالية. ويشكل إنشاء مركز مكافحة الإرهاب تطورا هاما. وأعرب عن الأمل في أن يعمل المكتب الجديد بطريقة من شأنها أن تؤثر تأثيرا إيجابيا في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ويجب تجديد التركيز على تنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالإرهاب التي توفر أساسا متينا للقضاء على القدرة والموارد والعوامل التمكينية الأخرى التي تتيح للإرهابيين مواصلة حملتهم الشرسة. ويجب على جميع الدول أن تدين كل العناصر الإرهابية بدون أي تمييز وأن تمنع تقديم أي شكل من أشكال الدعم للإرهابيين، بما في ذلك توفير الملاذات الآمنة والمساعدة المعنوية والمادية والمالية. وتضم أفغانستان صوتها إلى أصوات بلدان أخرى في الإعراب عن القلق إزاء حالة الجمود التي تعتري عملية وضع الصيغة النهائية لمشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي. وينبغي أن تُحلّ جميع المسائل المعلقة من أجل تعزيز هيكل الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

١٣ - **السيد ساديكوف** (كازاخستان): قال إن كازاخستان تدين بشدة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره وتؤكد ضرورة عدم ربط الإرهاب بأي دين أو جنسية أو ثقافة أو حضارة أو مجموعة عرقية. فالإرهاب لا يعرف حدودا. وذكر أن وفد بلده يود أن يشيد بذكرى ضحايا الإرهاب في بلدان متنوعة مثل أفغانستان والعراق وسوريا وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والمملكة المتحدة. وكازاخستان، أيضا، وقعت ضحية لهجمات إرهابية دبرتها طائفة متنوعة من الجماعات في الماضي القريب.

١٤ - وأعرب عن ترحيب بلده بعملية الإصلاح الأخيرة لهيكل الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب التي أفضت إلى إنشاء مكتب مكافحة الإرهاب؛ وتتطلع كازاخستان إلى العمل مع المكتب على نحو وثيق.

١٥ - وأردف قائلا إن المناقشات المستمرة منذ أكثر من ٢٠ عاما لم تؤدِّ حتى الآن إلى إبرام اتفاقية شاملة متعلقة بالإرهاب الدولي. بيد أن العديد من الإنجازات قد انبثقت عن هذه العملية حتى هذه اللحظة. وعلى الرغم من الاختلافات، فإن الدول الأعضاء قد قطعت شوطا طويلا في رسم المسار المؤدي إلى الوفاء بمسؤولياتها التضامنية بصورة فعالة. وقد أثمرت المناقشات التي أجرتها إلى إبرام ثلاثة صكوك منفصلة تهدف إلى التصدي للإرهاب، هي: الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل، التي أُعتُمدت في عام ١٩٩٧؛ والاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، التي أُعتُمدت في عام ١٩٩٩، والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، التي أُعتُمدت في عام ٢٠٠٥. وانضمت هذه الصكوك إلى الاتفاقيات الدولية الـ ١٩ لمكافحة الإرهاب السارية بالفعل والتي صدقت كازاخستان على ١٥ اتفاقية منها.

١٦ - واستطرد قائلا إن اعتماد استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في عام ٢٠٠٦ شكل إنجازا بارزا وتجسيدا آخر لتوافق الآراء على الصعيد العالمي. وفي حين أن المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ الاستراتيجية تقع على عاتق فرادى الدول الأعضاء، فقد أثبت اتباع نهج إقليمي وعالمي فائدته. وفي عام ٢٠١١، أصبحت منطقة آسيا الوسطى أول منطقة تعتمد خطة عمل مشتركة شاملة ومتكاملة لتنفيذ الاستراتيجية العالمية. وفي عام ٢٠١٧، ساهمت كازاخستان بمبلغ ٣٠٠ ٠٠٠ دولار في تنفيذ خطة العمل المشتركة، التي تتعاون بموجبها بلدان آسيا الوسطى بشأن مسائل من قبيل مكافحة تمويل الإرهاب وتعزيز أمن الحدود وتشجيع الحوار مع المؤسسات والقيادات

الدينية وتسليط الضوء على دور وسائط الإعلام في التصدي للإرهاب والتطرف العنيف. وأعرب عن القلق الشديد الذي يساور كازاخستان إزاء ظهور جماعات إرهابية متطرفة في أفغانستان، على طول حدودها مع بلدان آسيا الوسطى.

١٧ - ومضى يقول إن العمل من أجل القضاء على الإرهاب يتطلب أيضا إجراءات منسقة ترمي إلى القضاء على الأسباب التي أدت إلى ظهور الإرهاب من خلال اتخاذ تدابير كفيلة بمنع تغذية نزعة التطرف لدى الشباب، مثل تيسير الحصول على فرص العمل والتعليم وتنمية المهارات وإقامة الحوار فيما بين الأعراق والأديان، وهي تدابير تعمل كازاخستان حاليا على تنفيذها.

١٨ - وتابع كلامه قائلا إن بلده يدعم تنفيذ الصكوك والآليات المتعددة الأطراف على أوسع نطاق من أجل وقف تنقل المقاتلين الإرهابيين الأجانب وإغلاق قنوات الدعم المالي للأنشطة الإرهابية التي تستخدم الاتجار غير المشروع بالمخدرات والموارد الطبيعية والقطع الأثرية الثقافية، ومكافحة استخدام الإنترنت لأغراض إرهابية. وتتطلب هذه المساعي تعاونا إقليميا قويا وتحلي البلدان بالإرادة السياسية من أجل الوفاء بجميع التزاماتها. وما من بلد يمكن بمفرده أن يكون فعالا في تدابير مكافحة الإرهاب التي يتخذها إن لم يستفد من تعاون البلدان الأخرى.

١٩ - ومن هذا المنطلق، تعتزم كازاخستان بدء عملية للتشاور بُغية إعداد مدونة لقواعد السلوك من أجل التوصل إلى عالم خال من الإرهاب. وستحدد عملية التشاور المبادئ التي يتعين إدراجها في مدونة قواعد السلوك، ورسم معالم المسؤوليات التضامنية والإسهامات الجماعية بهدف دحر الإرهاب الدولي ومنعه. وسوف تركز المدونة على ما يجمع البلدان، وليس على ما يفرقها، وعلى مسؤولياتها التضامنية لغرض الامتثال للصكوك الدولية التي اتفقت عليها. وستؤدي إلى إقامة شراكة عالمية من أجل منع الإرهاب تستند إلى مبادئ حسن النية وتفهّم المصالح المشتركة.

٢٠ - **السيدة غوادي** (إثيوبيا): قالت إن استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب توفر إطار عمل عالميا لتعزيز الجهود الوطنية والإقليمية والدولية الرامية إلى مكافحة الإرهاب. وفي حين أن المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ الاستراتيجية العالمية تقع على عاتق الدول الأعضاء، فإنه يجب على المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية أن تواصل أداء دور رئيسي في تعزيز التعاون في مجال مكافحة الإرهاب. وأعربت عن ترحيب وفد بلدها بإنشاء مكتب مكافحة الإرهاب مؤخرا وتعيين وكيل الأمين العام، وأعربت عن الأمل في أن المكتب سوف يعزز أوجه التآزر فيما بين كيانات الأمم المتحدة العاملة في مجال مكافحة الإرهاب. وأضافت أن هيكل مكافحة الإرهاب التابع لمجلس الأمن والمنشأ بموجب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) إطار عمل هام آخر لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.

٢١ - وأشارت إلى أنه رغم التقدم الكبير المحرز في هذين الإطارين وغيرهما من الأطر العالمية، فإن التعاون الدولي الهادف إلى التصدي للتهديد الذي يشكله الإرهاب لا يزال غير فعال، وما زالت المعايير المزدوجة قائمة. وبما أن الإرهاب ظاهرة معقدة ومتغيرة باستمرار، تدعو الحاجة إلى إنشاء آليات متطورة موجهة نحو التصدي للتحديات الجديدة والناشئة. وأردفت قائلة إن إثيوبيا تقع في منطقة تتسم بوضع متقلب وتواجه تهديدي الإرهاب والتطرف العنيف؛ وهي تعدّ التعاون الدولي والإقليمي الفعال في مجال مكافحة هذه التهديدات ضرورة مطلقة. وأشادت بالدور الهام الذي بدأ يؤديه مركز التميز في منع التطرف العنيف ومكافحته التابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في مجال تعزيز تبادل الممارسات السليمة والدروس المستفادة على الصعيد الإقليمي وفي الجمع بين أصحاب المصلحة في المنطقة. وأكدت على الأهمية البالغة لضمان استمرار تقديم الدعم إلى هذا المركز دون الإقليمي.

٢٢ - وأفادت بأن إثيوبيا صدقت على تسعة من الاتفاقات الدولية لمكافحة الإرهاب وعلى اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع الإرهاب ومكافحته واتخذت عددا من التدابير القانونية والإدارية لتنفيذها. وعلى الرغم من الخطوات العديدة التي اتُّخذت، لا يزال يتعين بذل الكثير من الجهود، وستواصل إثيوبيا العمل مع الدول الأعضاء والأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين في مكافحة خطر الإرهاب.

٢٣ - وفي الختام، ذكرت أن وفد بلدها يكرر تأييده للدعوة إلى عقد مؤتمر قمة دولي برعاية الأمم لوضع صيغة لتحرك منظم مشترك من جانب المجتمع الدولي للتصدي للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بما في ذلك تحديد أسبابه الجذرية، ويدعو الدول الأعضاء إلى إبداء مرونة في تسوية المسائل المعلقة كي يتسنى وضع الصيغة النهائية لمشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي.

٢٤ - **السيدة فلوريس هيريّرا** (بنما): قالت إن تصديق بلدها على الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب وعلى ١٩ صكا إقليميا ودوليا آخر مؤشر موثوق به على الأولوية التي يعطيها لمكافحة

الإرهاب الدولي. وامتثالا لقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، أدرجت بنما بندا بشأن الإرهاب في قانونها الجنائي يصف أي إخلال بالسلم أو إثارة الذعر أو التحريض على الإرهاب وأي عمل لتوفير الموارد النقدية أو المادية أو غير ذلك من سبل التمويل بهدف ارتكاب أعمال إرهابية بأنها جرائم ضد الأمن الجماعي.

٢٥ - وبما أن بنما دولة عبور ذات نظام مالي له أهميته في المنطقة، فإن هذا النظام يمكن أن يُستخدَم لأغراض مشروعة وغير مشروعة على حد سواء. وأحد سبل القضاء على الإرهاب هو قطع مصادر التمويل وتعزيز المؤسسات المالية واعتماد تشريعات تتوافق مع المعايير الدولية للعناية الواجبة. وأضافت أن بلدها يعمل على إدخال إصلاحات تشريعية من أجل بلوغ هذه الغاية. فعلى سبيل المثال، في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٥، اعتمد المجلس الوطني تشريعا ينص على تدابير تنظيمية وإدارية لمنع غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتقديم الدعم المالي لتشجيع انتشار أسلحة الدمار الشامل.

٢٦ - وأفادت بأن بنما هي البلد الوحيد في أمريكا اللاتينية الذي يشكل جزءا من التحالف العالمي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية؛ وتتركز جهودها حصرا على منع الجماعات الإرهابية من استخدام النظام المصرفي البنمي لتمويلها. وأثناء ترؤّس بنما للجنة البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب، استضافت المؤتمر الأول بشأن تمويل الإرهاب وأمن الفضاء الإلكتروني.

٢٧ - واستطردت قائلة إنه بالإضافة إلى التركيز على وقف تمويل الجماعات الإرهابية، تؤيد بنما تأييدا قويا تبادل المعلومات والتثقيف المتواصل في نصف الكرة الجنوبي. وتمتلك بنما أكبر قاعدة بيانات بيومترية في المنطقة، ونجحت في منع أشخاص مرتبطين بالإرهاب وأعضاء في شبكات إجرامية دولية وتجار مخدرات وأشخاص متورطين في الاتجار بالبشر من المرور عبر البلد.

٢٨ - واختتمت كلامها مؤكدة أن لا أحد يمكنه أن يظل محايدا في وجه الإرهاب وقتل المدنيين الأبرياء.

٢٩ - **السيد ميكِلادزي** (جورجيا): قال إن عولمة التجارة وزيادة حرية السفر والتكنولوجيات المحسنة لنقل المعلومات أتاحت فرصا جديدة أمام الإرهابيين. وينبغي إدانة أي شكل من أشكال الدعم المباشر أو غير المباشر للإرهاب الذي تقدمه أي دولة أو أي جهة من الجهات الفاعلة من غير الدول، وينبغي للدول أن تنضم إلى جميع اتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة الإرهاب والصكوك الدولية ذات الصلة.

٣٠ - وأضاف أنه نظرا إلى الخسائر الكبيرة التي يتكبدها حاليا تنظيم الدولة الإسلامية في كل من العراق والجمهورية العربية السورية، فهناك تهديد متزايد بأن يحول التنظيم استراتيجيته القتالية ويوجه موارده الرئيسية لاستهداف بلدان أخرى. وهناك حاجة إلى بذل جهود جبارة لمكافحة ذلك التهديد عن طريق وضع تدابير تكون فعالة وتمتثل في الوقت ذاته امتثالا تاما لمبادئ الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الإنساني وقانون اللاجئين. ويشكل تعزيز دعم سيادة القانون عنصرا أساسيا في محاربة الإرهاب، ويكتسي تعزيز التعاون الدولي وتبادل المعلومات على نحو مكثف وفي الوقت المناسب أهمية قصوى.

٣١ - وتابع كلامه فقال إن جورجيا تولي اهتماما كبيرا لمسألة منع تغذية نزعة التطرف. وتبذل الحكومة جهودا كبيرة لتيسير إعادة إدماج أفراد المجتمعات المحلية الضعفاء في المجتمع. وعلى وجه الخصوص، لم يتم الكشف مؤخرا عن أي حالات سفر لمواطنين جورجيين إلى منطقة الشرق الأوسط للانضمام إلى تنظيم الدولة الإسلامية أو حالات سفر لمقاتلين إرهابيين أجانب من منطقة الشرق الأوسط إلى جورجيا.

٣٢ - واسترسل قائلا إنه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، خصصت جورجيا طواعية دعما ماليا للأنشطة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية بهدف تحسين الحالة على أرض الواقع. وبالإضافة إلى ذلك، قبلت جورجيا مئات من ملتمسي اللجوء الوافدين من الجمهورية العربية السورية والعراق الذين فروا من عنف تنظيم الدولة الإسلامية ووحشيته.

٣٣ - وأكد أن كفالة المحاسبة عن هذه الجرائم الشنيعة تكتسي أهمية حاسمة. وكانت جورجيا من بين مقدمي مشروع قرار الجمعية العامة ٢٤٨/٧١ الرامي إلى إنشاء آلية دولية محايدة مستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١. وفي شباط/فبراير ٢٠١٧، قدمت جورجيا مساهمات مالية لدعم إنشاء هذه الآلية.

٣٤ - واستطرد بقوله إن بناء القدرات في جميع الدول واتباع نهج منسق على الصعيد الدولي عنصران حيويان في الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب. وينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تزيد المساهمات

التي تقدمها إلى مشاريع التعاون والمساعدة التقنية ذات الصلة التي تنفذها الأمم المتحدة.

٣٥ - وفي الختام، أعرب مجددا عن إدانة بلده القوية للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، أيا كان مرتكبوه وحيثما أُرتُكب وأيا كانت أغراضه.

٣٦ - **السيد الخياري** (تونس): قال إن الإرهاب يشكل انتهاكا صارخا لسيادة القانون والمبادئ المكرسة في القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان وجميع الصكوك الدولية ذات الصلة. ومنذ الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة، أُحرِز نجاح كبير في محاربة الإرهاب والتطرف العنيف. ويشهد الإصلاح الأخير لهيكل الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب واعتماد عدة قرارات لمعالجة هذه المسألة على التزام الدول الأعضاء بتكثيف جهودها الرامية إلى التصدي بفعالية للأخطار ذات الصلة التي تهدد السلام والأمن الدوليين. وأعرب عن ترحيب تونس بإنشاء مكتب مكافحة الإرهاب وعن استعدادها للعمل عن كثب مع المكتب الجديد لغرض تقديم رد شامل ومتوازن واستراتيجي على التهديد غير المسبوق المتمثل في الإرهاب، بما يتوافق مع الركائز الأربع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

٣٧ - وذكر أن تونس، شأنها في ذلك شأن العديد من البلدان الأخرى، تواجه آفة الإرهاب، وترى أنه لا بد أن يدرك الإرهابيون أن المجتمع الدولي حازم وثابت في عزمه على مكافحة الإرهاب بفضل التعاون والتضامن الدوليين والإقليميين على نطاق واسع. وانضمت تونس إلى العديد من الصكوك القانونية الدولية المتعلقة بالتهديد الإرهابي وبالقضاء على تمويل الجماعات الإرهابية وصدقت على الاتفاقيات الإقليمية المتعلقة بمكافحة الإرهاب. وأفاد بأن بلده اعتمد، في عام ٢٠١٥، قانونا بشأن مكافحة الإرهاب وقمع غسل الأموال، يجرّم جميع أعمال دعم الإرهاب والتحريض عليه والتدريب والتجنيد له وتبريره وجميع أشكال التواطؤ في تمويل الأنشطة الإرهابية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، اعتمدت تونس استراتيجية وطنية شاملة بشأن التطرف والإرهاب، تشمل مسائل المنع والحماية والملاحقة القضائية والتصدي.

٣٨ - وأشار إلى أن وفد بلده يشدد على أهمية اعتماد اتفاقية شاملة متعلقة بالإرهاب الدولي. وتدعو تونس جميع الدول الأعضاء إلى المشاركة الكاملة في تسوية المسألتين العالقتين، وهما التعريف القانوني للإرهاب ونطاقه. وسيشكل عقد مؤتمر رفيع المستوى برعاية الأمم المتحدة لوضع صيغة لتحرك منظم مشترك من جانب المجتمع الدولي للتصدي للإرهاب خطوة هامة نحو التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل غير المحسومة المتصلة بمشروع الاتفاقية.

٣٩ - **السيد غيرتزي** (ناميبيا): قال إن بلده يدين بصورة قاطعة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. ويرحب بقيام الأمين العام باستعراض ناجح لهيكل الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وإنشاء مكتب مكافحة الإرهاب، ويعرب عن الأمل في أن يعمل المكتب على نحو وثيق مع المجموعات الإقليمية ومنظومة الأمم المتحدة برمتها.

٤٠ - وأضاف أن ناميبيا ستعمل مع الوفود الأخرى من أجل صقل استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي. وثمة حاجة لزيادة التعاون بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة بشأن تلك المسألة. وينبغي أن يولى الاقتراح الداعي إلى عقد مؤتمر رفيع المستوى برعاية الأمم المتحدة لوضع صيغة لتحرك منظم مشترك من جانب المجتمع الدولي للتصدي للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره الاهتمام على سبيل الأولوية.

٤١ - وأردف قائلا إنه ينبغي عدم ربط الإرهاب تلقائيا بأي دين بعينه؛ كما ينبغي عدم مساواة الإرهاب بالكفاح الحقيقي من أجل الاستقلال لشعب ترزح أراضيه تحت الاحتلال. ومع ذلك، أعرب عن قلق ناميبيا إزاء الخطر المحتمل لاستغلال اللجوء أو البحث عنه ذريعة لارتكاب أعمال إرهابية في بلدان أخرى. ويتعين على الدول الأعضاء أن تضع آليات فحص صارمة ومنتظمة لضمان ألا يتمتع مرتكبو الأعمال الإرهابية بمركز اللاجئ. وينبغي أن تكون البلدان قادرة على ملاحقة مواطنيها قضائيا عند اتهامهم بارتكاب أعمال إرهابية، بغض النظر عن مكان ارتكاب الجريمة. وينبغي أيضا للدول الأعضاء أن تتعاون فيما بينها في إيجاد الأدلة المتعلقة بالأعمال الإرهابية وتبادلها. وينبغي أن تحد القوانين الوطنية من إمكانيات تمويل الإرهابيين. وعلاوة على ذلك، فإن التعاون الدولي بين وكالات إنفاذ القوانين والأجهزة القضائية أمر ضروري.

٤٢ - وتابع كلامه فقال إن حكومة ناميبيا اتخذت العديد من التدابير لتعزيز قدرات المؤسسات ذات الصلة على التصدي لآفة الإرهاب. وشاركت في وضع عمليات إقليمية لتيسير تبادل المعلومات الاستخبارية فيما بين الدول. وفي عام ٢٠١٤، وامتثالا لاتفاقيات الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، سنّت الحكومة

قانونا بشأن منع ومكافحة أنشطة الإرهاب والانتشار واعتمدت اللوائح التنفيذية المتصلة به. وبالاشتراك مع أعضاء آخرين في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، تنفذ ناميبيا استراتيجية متعلقة بمكافحة الإرهاب في المنطقة وبروتوكولا بشأن تسليم المطلوبين والمساعدة القانونية المتبادلة.

٤٣ - **السيدة بيرس** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن جميع الأعمال الإرهابية، أيا كان مرتكبوها، هي أعمال إجرامية ولاإنسانية ولا يمكن تبريرها بغض النظر عن دوافعها. وأضافت أن وفد بلدها يعرب من جديد عن إدانته للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، والتزامه بالعمل على مكافحته بغية القضاء عليه. وأكدت ضرورة تضافر الجهود الدولية من أجل منع هذه الأعمال الشائنة، والدور الحاسم الذي تضطلع به الأمم المتحدة في هذا الصدد لحشد جهود المجتمع الدولي وبناء القدرات وتيسير تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء في تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب والقرارات ذات الصلة.

٤٤ - وقالت إن عددا من قرارات مجلس الأمن التي اعتُمدت خلال العام الماضي أكدت الدور الذي تضطلع به جميع عناصر الحكومة في مكافحة الإرهاب، بما في ذلك وزارات المالية والعدل والداخلية والأمن. وتناولت القراراتُ مواضيعَ مثل منع الارهابيين من حيازة الأسلحة ومكافحة الخطاب الإرهابي وحماية التراث الثقافي في النزاعات المسلحة وحماية البنية التحتية الحيوية من الهجمات الارهابية ومنع الاتجار بالبشر في المناطق المتأثرة بالنزاع المسلح وتعزيز التعاون القضائي الدولي في مجال مكافحة الارهاب.

٤٥ - وذكرت المتكلمة أنه يجري تحقيق نتائج ملموسة. فتدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب انخفض بشكل كبير خلال السنة الماضية. وقالت إن لحكومة بلدها ترتيبات لتبادل المعلومات مع ما يقارب ٧٠ من الشركاء الدوليين للمساعدة على تحديد هوية الإرهابيين المعروفين والمشتبه فيهم وتعقبهم وردعهم، وتبادل حوالي ٢٦ من الشركاء معلومات مالية يمكن أن توفر دلائل يُستعان بها من أجل اعتراض المقاتلين الإرهابيين الأجانب أو ملاحقتهم قضائيا. ويستخدم ما لا يقل عن ٣١ بلدا تدابير معززة لفحص المسافرين، وسن زهاء ٦٠ بلدا تشريعات تتعلق بالمعاقبة على الأنشطة المتصلة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب ومقاضاة الضالعين فيها، وقام ما لا يقل عن ٦٥ بلدا بمحاكمة أو اعتقال هؤلاء المقاتلين أو من يسّر لهم القيام بأنشطتهم. وبإمكان جميع الدول الأعضاء أن تستفيد من خبرات بعضها البعض، ولكن ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله من أجل التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ٢١٧٨ (٢٠١٤).

٤٦ - وأعربت المتكلمة عن دعم وفد بلدها الراسخ للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب وسائر الهيئات المتعددة الأطراف، والمجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، والتي تهدف إلى وضع أدوات عملية من أجل تعزيز إطار الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. وقالت إن من الضروري مواصلة التنسيق فيما بين مختلف كيانات الأمم المتحدة ومع الجهات الخارجية الشريكة، من قبيل المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب وما يتصل به من مبادرات ومنتديات، التي تعزز التنفيذ العملي لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، من خلال التدريب وبناء القدرات وتقديم المنح للمشاريع المجتمعية الرامية إلى منع التطرف العنيف ومكافحته.

٤٧ - وترحب الولايات المتحدة بإنشاء مكتب مكافحة الإرهاب الذي يجب أن يتبع، فيما يخص تنفيذ الاستراتيجية العالمية وتوصيات خطة العمل التي وضعها الأمين العام لمنع التطرف العنيف، نهجا تَبرز فيه أهميةُ احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

٤٨ - وعلى الصعيد المحلي، تواصل الولايات المتحدة توعية المجتمعات المحلية بشأن التطرف والتشدد وديناميات التجنيد، وتزويد قادة المجتمع المحلي بالأدوات والموارد اللازمة للعمل على جهود الوقاية. ومن مجالات العمل الجديدة، خدمات التدخل الحكومية والمحلية التي تستهدف الأفراد الذين اجتذبهم التطرف أو التشدد قبل ارتكابهم لأي جريمة.

٤٩ - وقالت إن على جميع الدول الأعضاء أن توفر للجهات الفاعلة في منظومة الأمم المتحدة وسائر الجهات الفاعلة ذات الصلة الموارد الكافية من أجل تقديم المساعدة التقنية اللازمة وإيجاد المزيد من الحلول الفعالة. وفي هذا الصدد، تواصل حكومة بلدها تقديم التبرعات إلى فرع منع الإرهاب التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة، من أجل تطوير البحث وتقديم المساعدة والتدريب. وتشجع حكومتها الدول الأعضاء الأخرى على الانضمام إليها في تقديم المساعدة التقنية والمساعدة في بناء القدرات في مجموعة من القضايا التي تتناولها الاستراتيجية العالمية، بما في ذلك منع التطرف العنيف ومكافحته، وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤). ويمكن أيضا أن يساعد تزايد

عدد الجهات المانحة إلى الأمم المتحدة والإنتربول على تنسيق المساعدة المدنية للمجتمع الدولي في مجال مكافحة الإرهاب استنادا إلى الأولويات المشتركة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للدول الأعضاء أن تقيم شراكات مع المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني الرئيسية التي كثيرا ما تكون من بين أكثر الجهات فعالية في دحض أكاذيب الإرهابيين.

٥٠ - ومضت تقول إنه على الرغم من التقدم الكبير الذي أحرزه المجتمع الدولي في وضع نظام قانوني قوي لمكافحة الإرهاب، ما زال هناك الكثير مما ينبغي القيام به. فالصكوك الدولية القائمة في مجال مكافحة الإرهاب لن تكون فعالة إلا إذا تم التصديق عليها وتطبيقها على نطاق واسع. ولفتت الانتباه بوجه خاص إلى الصكوك الستة التي أبرمت منذ عام ٢٠٠٥ بشأن مسائل مثل قمع أعمال الإرهاب النووي، والحماية المادية للمواد النووية، وقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية، والأعمال غير المشروعة المتعلقة بالطيران المدني الدولي، والاستيلاء غير المشروع على الطائرات.

٥١ - وقالت في خاتمة بيانها إن وفد بلدها يظل مستعدا للتعاون مع الدول الأخرى للاستفادة من الإطار الدولي في مجال مكافحة الإرهاب ولتعزيز هذا الإطار، وسيُصغي باهتمام للبيانات التي تدلي بها الوفود الأخرى فيما يتعلق بمشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي. ويجب على الأمم المتحدة إرسال إشارات موحدة لا لبس فيها فيما يتعلق بالإرهاب.

٥٢ - **السيد كابامبوي** (زامبيا): قال إن زامبيا تدين دون تحفظ كل أعمال وأساليب وممارسات الإرهاب بجميع أشكالها ومظاهرها، بصرف النظر عن الدوافع، وبغض النظر عن مكان وقوعها أو من يرتكبها. وستواصل الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي عن طريق دعم جميع تدابير مكافحة الإرهاب التي اعتمدها المجتمع الدولي والمجموعات والآليات الإقليمية ذات الصلة والتي تتسق مع ميثاق الأمم المتحدة ويؤمل أن تكون قريبا متسقة مع اتفاقية بشأن الإرهاب الدولي.

٥٣ - ومنذ عام ٢٠١٥، عندما عُدلت تشريعات مكافحة الإرهاب في البلد، أصدرت الحكومة لوائح لتنفيذ قراري مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) وقراراته اللاحقة. وقد صدر أول تقرير وطني عن تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، وأظهر أن خطر غسل الأموال في زامبيا يتراوح بين المتوسط والشديد، بينما يتراوح خطر تمويل الإرهاب بين المتوسط والمتدني. ومنذ ذلك الحين وُضعت خطة عمل لمساعدة كل من الحكومة والقطاع الخاص على إعطاء الأولوية لجهودهما المشتركة للتخفيف من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

٥٤ - وينبغي للمجتمع الدولي أن يوحد جهوده من أجل التصدي بصورة حاسمة لآفة الإرهاب وأن يقدم الدعم التقني إلى البلدان النامية لتعزيز وتقوية مؤسساتها المعنية بالإرهاب.

٥٥ - واختتم كلمته قائلا إن المجموعات إقليمية في الأمم المتحدة لا يزيد عددها على الخمس، إلا أن من شأنها مجتمعة أن تقضي على الإرهاب بجميع أشكاله؛ وبإمكانها معا أن تحق السلام والأمن والاستقرار والتنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم.

٥٦ - **السيد واويرو** (كينيا): قال إن كينيا عانت ولا تزال تعاني من آفة الإرهاب. وهي تعرب عن تضامنها مع الدول الأعضاء التي تعرضت للإرهاب في الماضي القريب، بما في ذلك أفغانستان والعراق وفرنسا وليبيا ومالي والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وما فتئت كينيا تدين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وهي ترحب باستعراض الأمين العام الناجح لهيكل الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وبإنشاء مكتب مكافحة الإرهاب. وبفضل هذا الدعم لجهود الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، سيتحقق الاتساق ويتحسن التنسيق اللذان تمس الحاجة إليهما.

٥٧ - وأضاف أنه لا يمكن لأي بلد أن يكسب الحرب ضد الإرهاب بمفرده. ولهذا السبب صدّقت كينيا على جميع الاتفاقيات الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك البروتوكولات المتعلقة بالإرهاب والجرائم المرتبطة به مثل غسل الأموال والاتجار بالمخدرات والاتجار بالبشر والفساد. ومع ذلك، وأمام ظهور الجريمة عبر الوطنية، بما في ذلك الإرهاب، وتوسع نطاقها، تواجه جميع نظم العدالة تحديات جديدة. فمرتكبو الجرائم، بمن فيهم الإرهابيون، يتنقلون ويسعون غالبا إلى تجنب اكتشافهم واعتقالهم ومحاكمتهم من خلال العمل عبر الحدود الدولية وعن طريق استغلال إحجام سلطات إنفاذ القانون عن الدخول في تحقيقات ومحاكمات عابرة للحدود الوطنية تكون معقدة ومكلفة.

٥٨ - وقال إن كينيا تؤيد التعاون الدولي في مجالي القضاء وإنفاذ القانون، وتبادل المساعدة القانونية، وتسليم المطلوبين، ونقل السجناء، ونقل الإجراءات القضائية في مجال الإرهاب والمسائل الجنائية الأخرى. وقد أقامت شراكات ثنائية هامة في مجال مكافحة

الإرهاب، ولا سيما من أجل بناء قدراتها في هذا المجال. وعلى الصعيد الإقليمي، لدى كينيا شراكات قوية للتعاون في مجالي القضاء وإنفاذ القانون داخل جماعة شرق أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

٥٩ - واستطرد قائلا إن كينيا تظل دولة على خط المواجهة ضد الإرهاب في أفريقيا. وقد ساهمت، منذ عام ٢٠١٢، بعدد كبير من القوات في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وتدعو كينيا المجتمع الدولي إلى مواصلة دعم عمل هذه البعثة من خلال توفير التمويل الكافي والثابت، لأنه على الرغم من استقرار الصومال نسبيا، فإن الحرب ضد الإرهاب الذي تمارسه حركة الشباب لم تنته بعد.

٦٠ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، أطلقت كينيا استراتيجيتها الوطنية لمكافحة التطرف العنيف، وأدرجت في القانون المحلي استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وخطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف. وهناك مركز وطني لمكافحة الإرهاب تم تجديده يتولى تنسيق الجهود الرامية إلى مكافحة التشدد والتطرف، وقد حقق بالفعل نجاحا كبيرا.

٦١ - وأشار إلى أنه من أجل التصدي على نحو مستدام لمشكلة التطرف العنيف والإرهاب، من المهم وضع استراتيجيات شاملة لمكافحة الإرهاب تسمح بتمكين منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك الزعماء الدينيون والنساء، إلى جانب الفئات الضعيفة، ولا تقتصر على الأمن وإنفاذ القانون فحسب، بل تشمل أيضا القضاء على الفقر وخلق فرص العمل والتنمية. وقال إن كينيا كرست موارد لوحدات إدارية محلية جديدة في محاولة لمعالجة مزاعم تاريخية بالتهميش والمساعدة على تهيئة الفرص للشباب المحليين، وذلك سعيا منها إلى القضاء على الظروف المساعدة على التشدد والتطرف المؤديين إلى الإرهاب. ووضعت كذلك برامج موجهة للسجون من أجل إعادة تأهيل الشباب المتطرف وإعادة إدماجهم في المجتمع. واختتم كلامه بقوله إن الإرهابيين أخذوا في استخدام الفضاء الإلكتروني على نحو متزايد من أجل خدمة خططهم الشريرة. ومن الضروري منع الإرهابيين من استخدام الإنترنت.

٦٢ - **السيد محمد** (ملديف): قال إن الأعمال الإرهابية الأخيرة - من التفجيرات التي وقعت في محطة مترو الأنفاق المزدحمة في لندن إلى الهجمات المرعبة في بوركينا فاسو والهجمات المنسقة التي أودت بحياة جنود الأمم المتحدة لحفظ السلام في مالي - ينبغي ألا يكون لها مكان في العالم المتحضر. وأضاف أن حكومة بلده تدين كل أعمال وأساليب وممارسات الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، أينما ارتكبت وأيا كان مرتكبها. وتدين ملديف، على وجه الخصوص، جميع أعمال الإرهاب التي ترتكب باسم الإسلام. فلا مكان للإرهاب في الإسلام، ولا يمكن أن ينسب أي نشاط إرهابي إلى ذلك الدين العظيم.

٦٣ - ومضى يقول إن الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف يجب أن تبدأ وتسترشد بسياسة واضحة وحازمة. ففي عام ٢٠١٦، وضع بلده سياسة وطنية شاملة لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. وقد سنت ملديف في عام ٢٠١٥ قانونا لمكافحة الإرهاب ساعد وكالات إنفاذ القانون وسلطات الادعاء على التعامل مع المقاتلين الإرهابيين الأجانب ومن يقدمون الدعم المالي أو المادي للتنظيمات الإرهابية أو المتطرفة العنيفة. وقال إن بلده أجرى دراسة أساسية عن العوامل التي تسهم في التطرف في ملديف. وفي عام ٢٠١٦، أنشأت الحكومة مركزا وطنيا لمكافحة الإرهاب من أجل توفير منصة مشتركة لتسهيل تبادل المعلومات والاستخبارات وكفالة تنسيق الأنشطة المشتركة بين الوكالات الرامية إلى مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، استضافت ملديف حلقة دراسية دولية بشأن مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف بغية إنشاء شبكة دولية لتيسير المزيد من التعاون.

٦٤ - وقد تمثلت أجدى استراتيجيات منع التطرف العنيف ومكافحته في البرامج الرامية إلى تمكين المجتمعات المحلية من مقاومة أيديولوجيات التطرف. فلا بد من تمكين المجتمعات المحلية، ولا سيما النساء والشباب. فالشباب هم الأكثر عرضة للتطرف، ولكنهم يمثلون كذلك أفضل أمل للتغيير الإيجابي في المجتمعات.

٦٥ - واختتم كلمته قائلا إن حكومة بلده تعتقد أن استراتيجيتها لمكافحة الإرهاب يجب أن تشكل جزءا من نهج عام وشامل. وهي تثني على إنشاء مكتب مكافحة الإرهاب الجديد.

٦٦ - **السيد موسيخين** (الاتحاد الروسي): قال إن وفد بلده يرحب بقيام الجمعية العامة، بقرارها ٢٩١/٧١، بإنشاء مكتب مكافحة الإرهاب، ويعرب عن استعداده لمساعدة هذا المكتب. ويجب تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب بطريقة متوازنة، مع إيلاء عناية متساوية لكل من ركائزها الأربع، وذلك بغرض وقف التهديدات الإرهابية على أساس تحليل مناسب لتطورها. وأكد أنه ينبغي في هذا التحليل أخذ الجوانب التالية في الاعتبار.

٦٧ - أولا، ما برح الإرهاب الدولي يرتبط بالجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية؛ ويجري تعزيز أساسه المالي من خلال الاتجار غير المشروع بالمخدرات والقطع الأثرية الثقافية والموارد الطبيعية. وأشار إلى أن نوعية الأعمال الإرهابية التي تُرتكب حاليا تتطلب القليل جدا من التحضير، بخلاف التلقين المكثف. ومن هنا تأتي الحاجة إلى الحيلولة دون توسع الأيديولوجيات الإرهابية التي تفضي إلى الراديكالية. فلا يزال الإرهابيون يستعملون الإنترنت بنجاح في نشر أفكارهم وتجنيد مقاتلين جدد والتحضير للأعمال الإرهابية. وثمة حاجة ملحة الآن أكثر من أي وقت مضى إلى بذل جهود منسقة لتحديد المادة الإرهابية وإزالتها من الإنترنت. وفي الوقت نفسه، ينبغي تعزيز مُثُل التسامح والتفاهم بين الجماعات الإثنية والعقائد الدينية. وينبغي أن يشارك رجال الدين في ذلك الجهد، وكذلك وسائط الإعلام، التي يجب أن يُتوقع منها أن تحد طوعا من نشر المعلومات التي قد تفيد الإرهاب.

٦٨ - وثانيا، هناك مشكلة عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب من مناطق النزاع بخبرة عسكرية وصلات من شأنها أن تتيح لهم الاضطلاع بأنشطة تخريبية في بلدانهم. وأفاد أن الاتحاد الروسي طالما اقترح مجموعة من التدابير الرامية إلى مكافحة التهديد الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب، بما في ذلك اتّباع نهج على صعيد المنظومة ككل يعزز التعاون بين أجهزة الاستخبارات الخاصة ووحدات الاستخبارات المالية ويُحسِّن آليات التعاون القانوني بشأن المشكلة. وثمة حاجة أيضا إلى المزيد من تبادل المعلومات، وإلى مراقبة حدودية أشد، وتتبُّع تحركات المقاتلين.

٦٩ - ومضى قائلا إن بلده يدعم بشكل متواصل جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تقوية قدرة البلدان المعنية على مكافحة الإرهاب. وعلى خلفية تهديد الإرهاب المتزايد في آسيا الوسطى، سيكون من المبرَّر أن يولي مكتب مكافحة الإرهاب عناية أكبر لضمان توفير الحماية من الإرهاب للدول في تلك المنطقة. وقد اكتُسب قدر كبير من الخبرة في هذا الصدد من خلال عمل منظمة شنغهاي للتعاون، ورابطة الدول المستقلة، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي. وفي ظل المشاركة الروسية النشطة، دأبت هذه الهيئات الإقليمية على اتخاذ تدابير لتحسين الأساس القانوني لمكافحة الإرهاب ومواءمة التشريعات.

٧٠ - وأردف قائلا إن استمرار الأعمال الإرهابية في مختلف أنحاء العالم يثبت أن الجهود الرامية إلى إيجاد جزر فردية من الأمن، خالية من الإرهاب، لا يمكن أن تثمر النتائج المرجوة. ولن يتسنى منع انتشار التهديد الإرهابي سوى على أساس جماعي بحق، وبدون معايير مزدوجة. ودعا جميع الدول الأعضاء إلى عدم التسامح مطلقا مع الإرهاب، عملا بالاستراتيجية العالمية.

٧١ - وأشار إلى البيان الذي أدلت به أوكرانيا في اليوم السابق، فقال إن وفد ذلك البلد يحاول مرة أخرى صرف الانتباه عن مشاكل الإرهاب الحقيقية. فالسلطات في كييف التي أطلقت أنشطة عسكرية واسعة النطاق في عام ٢٠١٤ ضد سكان المناطق الشرقية من البلد، تحاول مرة أخرى تبرير أعمالها تحت قناع مكافحة الإرهاب. وهذا أمر غير مقبول. وقد حرّف الوفد أيضا مضمون الأمر الصادر عن محكمة العدل الدولية في نيسان/أبريل ٢٠١٧: فالمحكمة رفضت في الواقع جميع التدابير المؤقتة التي طلبتها كييف عملا بالاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب.

٧٢ - **السيد دجاني** (إندونيسيا): قال إن كل بلد، بغض النظر عن معتقداته أو طبيعة اقتصاده، وسواء أكان متقدما أم ناميا، يواجه نفس التهديد من الإرهاب، وهو تهديد لا يحترم أي حدود أو أعراق أو ألوان. والإرهابيون آخذون في التطور من حيث أساليبهم وتنظيمهم وشبكاتهم. وليس بوسع أي بلد أن يتصدى للإرهاب بمفرده. ولا بد من بناء القدرات فيما يتعلق بالأطر القانونية والموارد البشرية والمؤسسية والإنذار المبكر، بغية تمكين الدول من التصدي لتهديد الإرهاب بجميع أشكاله.

٧٣ - واسترسل قائلا إنه يجب التأكيد بوضوح على الرسالة القائلة بأن الإرهاب لا يرتبط بأي دين معين أو جنسية أو حضارة أو جماعة إثنية بعينها. وأكد الحاجة إلى إيجاد توازن بين نُهُج الصرامة واللين كجزء من استراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب. ففي ظل نهج صارم، سيجري تعزيز الأطر القانونية وإنفاذ القانون. وفي إطار النهج الليِّن، ستواصل البلدان العمل من خلال المنظمات الثقافية والمجتمعية والدينية. ويجب استخدام برامج نزع الراديكالية ومكافحتها بغرض إعادة تأهيل الإرهابيين المدانين وإعادة إدماجهم في المجتمع. ومن خلال هذه البرامج، يمكن أن يشترك الإرهابيون السابقون في جهود مكافحة الراديكالية والتطرف لدى أُسر الإرهابيين، وهو ما يفضي إلى كسر حلقة انتقال الإرهاب من جيل إلى آخر، وتكثيف الخطاب المضاد في وسائط التواصل الاجتماعي، وتعزيز دور المرأة والأسرة في مكافحة التطرف المقترن بالعنف. ويجب القضاء على تمويل الإرهاب عن طريق تقويض قدرة النظم المالية على أن تفضي إلى الإرهاب.

ويجب استخدام التكنولوجيا الجديدة بصور مبتكرة في مكافحة الإرهابيين، الذين هم أنفسهم مبتكرون في استغلال أوجه ضعف تكنولوجيا المعلومات ووسائط التواصل الاجتماعي عن طريق الهجمات الإلكترونية.

٧٤ - وأكد أن انتشار التطرف والراديكالية من مناطق النزاع إلى مناطق أخرى يتم من خلال استخدام المقاتلين الإرهابيين الأجانب والأعمال الإرهابية المنفردة لمن يسمون ''الذئاب المنفردة''. وقد اتخذت إندونيسيا عدة خطوات للتصدي للمشكلة: حظر تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام؛ وثني الأشخاص عن الانضمام إلى تنظيم الدولة الإسلامية ومنعهم من الانضمام إليه؛ ورصد مواقع الإنترنت المرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية وإغلاقها؛ والتصدي للخطاب الراديكالي على الإنترنت. وإندونيسيا أيضا بصدد وضع الصيغة النهائية لتعديل قانونها المتعلق بمكافحة الإرهاب بغرض معالجة موضوع المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

٧٥ - ومضى قائلا إن استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب يجب أن تُنفَّذ بطريقة متوازنة؛ ومن شأن هذا التنفيذ، الذي يعززه مكتب مكافحة الإرهاب، أن يمكن من الاضطلاع بالمزيد من الأنشطة ذات المنحى العملي بطريقة منسقة ومنسجمة.

٧٦ - واختتم بيانه قائلا إنه من الضروري اتخاذ إجراءات عملية للتصدي لمسائل مثل المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وتمويل الإرهابيين العابر للحدود، وتواصُل الإرهابيين على الصعيد العالمي، وعبر الفضاء الإلكتروني. وينبغي مواصلة بحث فكرة عقد اجتماع رفيع المستوى بشأن الاستجابة العالمية للإرهاب ومكافحة التطرف المقترن بالعنف.

٧٧ - **السيد شان** (تركيا): قال إن تركيا تدين بقوة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره وتكرم ذكرى ضحايا الإرهاب. وهي تواصل مكافحة التنظيمات الإرهابية، ولا سيما منظمة فتح الله الإرهابية، وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وتنظيم القاعدة، وحزب العمال الكردستاني، وحزب الاتحاد الديمقراطي، وبعض التنظيمات الإرهابية اليسارية. ويُشكِّل عدم الاستقرار والنزاعات المتواصلة في المنطقة تحديا ملحا للأمن الوطني.

٧٨ - واسترسل قائلا إن تركيا كانت في طليعة الكفاح ضد تنظيم الدولة الإسلامية منذ البداية. وتشمل قائمة الممنوعين من دخولها ٧٨١ ٥٣ فردا، كما أنها قامت بترحيل ٢١٧ ٥ شخصا في سياق تدابير مكافحة المقاتلين الإرهابيين الأجانب. ومنعت وحدات تحليل المخاطر بمطارات تركيا دخول أكثر من ٠٠٠ ٤ من المقاتلين الإرهابيين الأجانب المشتبه فيهم.

٧٩ - ومضى قائلا إن هجمات حزب العمال الكردستاني البشعة أودت بحياة ٣٧١ مدنيا و ٠٠٣ ١ من أفراد إنفاذ القانون وأفراد الأمن في تركيا على مدى السنتين الأخيرتين. وتنشط مجموعة منتمية إلى حزب العمال الكردستاني في سوريا والعراق وأوروبا. وتتسم التدابير المضادة لأنشطة حزب العمال الكردستاني بأهمية خاصة من أجل عرقلة أنشطة التمويل والتجنيد والدعاية. وتتوقع تركيا من حلفائها مواصلة توخي اليقظة إزاء حزب العمال الكردستاني والكيانات المرتبطة به.

٨٠ - وأضاف أنه يجب على المجتمع الدولي أن يعمل بالقدر نفسه من التصميم ضد جميع التنظيمات الإرهابية: فالنهج الانتقائي غير مقبول. ولا يمكن إضفاء المشروعية على تنظيم إرهابي بحجة أنه يقاتل تنظيما إرهابيا آخر. ولا يمكن ولا ينبغي ربط الإرهاب بأي دين أو جنسية أو حضارة أو طائفة إثنية.

٨١ - وأشار إلى أن من المحتم أيضا أن تتخذ جميع الدول التدابير الضرورية لتقديم أعضاء التنظيمات الإرهابية إلى العدالة. والتنفيذ الفعال للمبدأ العالمي المتمثل في "التسليم أو المحاكمة" له أهمية قصوى لكفالة التصدي الجماعي للإرهاب. ومن المؤسف أنه سُمح لأعضاء في تنظيمات إرهابية، منها تلك التي تستهدف تركيا، بإساءة استخدام الحق في اللجوء للتحايل على العدالة. وشدد على ضرورة بذل جهود مستمرة من أجل منع الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال وتهريب الأسلحة، بما أن الجريمة المنظمة تشكل مصدرا رئيسيا لتمويل الإرهاب.

٨٢ —وذكر أن تركيا أبرمت على مر السنوات اتفاقات ثنائية وفرت الأساس القانوني للتعاون ضد الإرهاب مع أكثر من ٧٠ بلدا. وأسهمت تركيا أيضا في برامج بناء القدرات المتعلقة بمكافحة الإرهاب في عدة بلدان في أرجاء العالم. وتركيا طرف في أغلب اتفاقيات وبروتوكولات الأمم المتحدة المتعلقة بالإرهاب. وهي تولي أهمية كبيرة لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في ركائزها الأربع جميعا، وترحب بإنشاء مكتب مكافحة الإرهاب.

٨٣ - **السيدة ميينت** (ميانمار): قالت إن الإرهاب جلب معاناة يعجز عنها الوصف وخسائر في الأرواح في مختلف أنحاء العالم،

بل وأصبح أشد هولا في ظل ما حدث مؤخرا من تزايد في التطرف المقترن بالعنف. ويرمي الإرهابيون الدوليون والمتطرفون الذين يمارسون العنف إلى خلق مناخ من الخوف، وإلحاق أقصى الأضرار والمعاناة، وتمزيق المجتمعات المحلية، وتدمير نسيج المجتمعات.

٨٤ - وأكدت أن ميانمار تقف مع بقية العالم في إدانة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وهي تتعاون مع بلدان في جميع أنحاء العالم، ولا سيما تلك المنتمية إلى رابطة أمم جنوب شرق آسيا، في جهود مكافحة الإرهاب. وصدّقت ميانمار على ١١ من أصل ١٦ اتفاقية للأمم المتحدة تتعلق بمكافحة الإرهاب. وجرى سن تشريعات لمكافحة غسل الأموال ومكافحة الإرهاب في آذار/مارس وحزيران/يونيه ٢٠١٤. وأنشئت وحدة للتحقيقات المالية وإدارة لمكافحة الإرهاب في إطار قوة الشرطة في ميانمار.

٨٥ - ومضت قائلة إن ميانمار ليست بمنأى عن أعمال الإرهاب، مثلما بيّنت ذلك بجلاء الهجمات العنيفة والمنسقة في مقاطعة راخين الشمالية في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ وآب/أغسطس ٢٠١٧. وقد أعلن جيش إنقاذ روهينغيا أراكان مسؤوليته عن الهجمات. ووفقا لاعترافات المشتبه بهم المقبوض عليهم، فقد زودهم أشخاص ومنظمات من الخارج بالمساعدات المالية. وأعلنت حكومة ميانمار جيش إنقاذ روهينغيا أراكان ومؤيديه جماعة إرهابية عملا بقانونها لمكافحة الإرهاب لعام ٢٠١٤.

٨٦ - وأردفت تقول إن هذه الجماعة لم تستهدف فقط قوات الأمن ولكن أيضا المدنيين الأبرياء. وقد اكتُشفت مؤخرا في مقاطعة راخين الشمالية مقبرة جماعية تضم ٤٥ من القرويين الهندوس، بينهم نساء وأطفال قُتلوا بوحشية. واعتُبر نحو ٩٣ من القرويين الهندوس في عداد المفقودين منذ هجمات آب/أغسطس ٢٠١٧، التي أثارت خوفا واسع النطاق وأدت إلى تشريد مجتمعات محلية، لا من المسلمين وأهل راخين فحسب، لكن أيضا من جماعات الأقليات الصغيرة. وتدين حكومة ميانمار بقوة هذه الأعمال الإرهابية، وستفعل كل ما في وسعها لمنع وقوعها مرة أخرى، وستسعى إلى تقديم الجناة إلى العدالة.

٨٧ - واختتمت كلمتها بقولها إن على العالم أن يتكاتف للقضاء على آفة الإرهاب.

٨٨ - **السيدة خالد** (بنغلاديش): قالت إن بنغلاديش ترحب بإنشاء مكتب مكافحة الإرهاب وتعيين وكيل للأمين العام لترأسه. وأكدت أهمية تعزيز التنسيق والاتساق في التصدي للإرهاب والتطرف المقترن بالعنف على نطاق منظومة الأمم المتحدة ككل، وذلك لأسباب ليس أقلها معالجة التشوش في الأولويات وفي تقديم التقارير الذي كثيرا ما يلاحظ على الصعيد القطري. وأعربت عن ترحيب بنغلاديش بقراريْ مجلس الأمن ٢٣٢٢ (٢٠١٦)، الذي يعالج مسألة الصلة بين الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، و ٢٣٧٩ (٢٠١٧)، الذي يضمن محاسبة الجماعات الإرهابية الدولية. وأضافت أن بنغلاديش، بوصفها دولة طرفا في أغلب المعاهدات المتعلقة بمكافحة الإرهاب، تؤكد الحاجة إلى المضي قدما في وضع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب.

٨٩ - ومضت قائلة إن الإرهابي هو إرهابي ولا يستحق التعريف بأنه ينتمي إلى أي معتقد أو طبقة أو عقيدة. وتواصل حكومتها قطع أشواط هامة في تصديها للإرهاب على المستويات السياساتية والقانونية والمؤسسية، بما يتماشى مع ”نهج عدم التسامح مطلقا“ الذي أرسته رئيسة الوزراء. وفي أعقاب الاعتداء الإرهابي المأساوي الذي وقع في مطعم محلي في عام ٢٠١٦، حدَّدت سلطات إنفاذ القانون بالفعل عددا كبيرا من العقول المدبرة والممولين والمنفذين الميدانيين، وتعاملت معهم ضمن نطاق القانون. وتستمر الجهود الرامية إلى الكشف عن أماكن بقية الفاعلين وتقديمهم إلى العدالة.

٩٠ - وأوضحت أن بنغلاديش أدانت بصورة قاطعة الاعتداءات المرتكبة ضد قوات أمن الحدود التابعة لميانمار في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٧ وأنها عرضت التعاون في شكل دوريات منسقة وعمليات مشتركة. ولكن من المؤسف أن الهجوم المضاد الذي شنته قوات الأمن في ميانمار كان عشوائيا وغير متناسب، الأمر الذي أسفر عن نزوح غير مسبوق للمدنيين عبر الحدود إلى بنغلاديش. وبينما تمنح بنغلاديش الملجأ لأولئك المكروبين، فإن القلق لا يزال يساورها بشأن إمكانية أن تحاول عناصر إرهابية ومتطرفة عنيفة الاستفادة من أوضاعهم الشديدة الهشاشة. ويجب على المجتمع الدولي دعم ميانمار في إيجاد حل دائم للأزمة الإنسانية الطويلة الأمد، لأسباب ليس أقلها مصالح السلام والاستقرار الإقليميين.

٩١ - وذكرت أن حكومتها تدعو إلى تصدٍ قائم على المجتمع بأسره لاجتثاث شرور التطرف المقترن بالعنف والمفضي إلى الإرهاب. وهي تركز على بناء مشاركة المجتمع المحلي وقدرته على مواجهة الأزمات، وذلك بوسائل تشمل تعزيز المشاركة في خفارة المجتمعات المحلية، والمبادرات النسائية والشبابية، وكذلك من خلال الشراكات

بين القطاعين العام والخاص والتعاون مع الهيئات المعنية التابعة للأمم المتحدة وغيرها من الكيانات.

٩٢ - وفي الختام، كررت تأكيد الأولويات الكبرى الثلاث للمجتمع الدولي: أولا، وقف تزويد الإرهابيين بالأسلحة؛ وثانيا، وقف تمويل الإرهاب؛ وثالثا، تسوية جميع المنازعات الدولية سلميا.

٩٣ - *السيد هورنا (بيرو): نائب الرئيس، تولى الرئاسة:*

٩٤ - **السيدة الجبوري** (العراق): قالت إن وفد بلدها يرحب بإنشاء مكتب مكافحة الإرهاب، وهو مؤسسة الغرض منها تعزيز التنسيق بين آليات الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب. وأكدت أن حكومتها تدين الإرهاب إدانة قاطعة في جميع أشكاله ومظاهره، وأيا كان مصدره ومنشأه. وتشكل الأعمال الإرهابية تهديدا مباشرا للسلام والأمن الدوليين. ويتخذ العراق خطوات للقضاء على تلك الآفة الرهيبة، وهي ظاهرة لا يمكن ربطها بأي دين أو مجتمع محلي أو جماعة إثنية أو عقيدة أو مجتمع أو ثقافة أو حضارة.

٩٥ - ومضت قائلة إنه حينما أطلق تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام هجومه ضد حكومة ومواطني العراق، مما أفضى إلى احتلال مدن كبرى اعتبارا من عام ٢٠١٤ فصاعدا، اقتُرفت أعمال إرهابية همجية ضد المواطنين العراقيين. ومنذ ذلك الوقت، اتُّخذ عدد من الخطوات في العراق وعلى امتداد العالم للقضاء على تلك الآفة مرة واحدة وإلى الأبد ولمنع انتشارها إلى دول أخرى. وقد مكَّنت وحدة الشعب العراقي وتماسكه من توجيه ضربة قاتلة لتلك الجماعة الإرهابية، لا سيما بفضل المساعدة التي قدمها التحالف الدولي. ووفرت النجاحات التي تحققت على مدى السنوات الثلاث الأخيرة في أغلب المدن والبلدات العراقية، وبالأخص في الموصل، مثالا واضحا على ذلك.

٩٦ - وأكدت أن وفد بلدها يولي أهمية خاصة للجهود والمبادرات الدولية في مكافحة الإرهاب. وأشارت إلى أهمية لفت الانتباه إلى جهود مجلس الأمن التي لا تلين منذ ظهور تنظيم الدولة الإسلامية، وذلك بوسائل من بينها القرارات ٢١٧٠ (٢٠١٤) و٢٢٥٣ (٢٠١٥) و٢٣٧٩ (٢٠١٧)، التي أدانت تنظيم الدولة الإسلامية وأحاطت علما بجهود الحكومة العراقية الرامية إلى القضاء على الجماعة. وينبغي للجنة السادسة دراسة كل ما جرى فعله حتى الآن والنظر في التدابير المعتمدة، ولا سيما فيما يتعلق بالتعاون بين مجلس الأمن والجمعية العامة، وتجميع الجهود من أجل القضاء على تنظيم الدولة الإسلامية.

٩٧ - واسترسلت قائلة إن العراق صدّق على أغلب صكوك مكافحة الإرهاب وعزَّز ترسانته التشريعية لمكافحة الإرهاب. واستضاف العراق عددا من الاجتماعات الدولية الهامة المتعلقة بمكافحة الإرهاب، بما في ذلك الاجتماع الدولي الثالث بشأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب، الذي عُقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، والمؤتمر الدولي الثاني للعمليات النفسية والإعلامية لمواجهة تنظيم داعش، الذي عقد في آب/أغسطس ٢٠١٦.

٩٨ - وبالرغم من جهود الأمم المتحدة في العقود الأخيرة من أجل مكافحة الإرهاب واعتماد الكثير من الصكوك ذات الصلة، لا يزال الإرهاب نشطا في مختلف أنحاء العالم، بما فيها بلدها، ومن هنا تأتي الحاجة إلى النظر في الأسباب الجذرية - لماذا تستمر الظاهرة، ولماذا تُرتكب الأعمال الإرهابية - واستعراض التدابير المتخذة حتى الآن لمكافحتها. ومن الضروري أيضا ابتكار تعريف موحد للإرهاب من شأنه أن يساعد في مكافحة الظاهرة بفعالية أكبر. واختتمت كلمتها مؤكدة أن التوصل بتوافق الآراء إلى اتفاقية شاملة عن الإرهاب الدولي سوف يساعد في مواءمة معايير وإجراءات مكافحة الإرهاب مع القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

٩٩ - **السيد مناتساكانيان** (أرمينيا): قال إن الإرهاب لا يزال يُشكِّل تهديدا كبيرا للسلام والاستقرار الدوليين. وقد اقتُرفت أعمال إرهابية مروعة على امتداد عام ٢٠١٧. وثمة مسؤولية جماعية تقضي بضم الصفوف في محاربة الإرهاب ومنعه بجميع مظاهره، عملا بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني وميثاق الأمم المتحدة.

١٠٠ - وتابع قائلا إنه جرى، على مدى العام الماضي، تعزيز أنشطة مكافحة الإرهاب الجارية على نطاق منظومة الأمم المتحدة ككل. وأشار إلى أن إنشاء مكتب مكافحة الإرهاب سيعطي زخما إضافيا لمكافحة الإرهاب عن طريق تقوية التنسيق والاتساق مع كيانات الأمم المتحدة الرئيسية المعنية بمكافحة الإرهاب. وأشار إلى أن مجلس الأمن قدَّم مساهمات كبيرة في الجهود الجماعية الرامية إلى مكافحة الإرهاب. وأضاف أن أحدث القرارات الخمسة المعتمدة في عام ٢٠١٧، وهو القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧) يمثل خطوة هامة نحو ضمان المساءلة والعدالة في مواجهة اقتراف تنظيم الدولة الإسلامية في

العراق والشام لأعمال يمكن اعتبارها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وإبادة جماعية.

١٠١ - وقال إنه لا يمكن ولا ينبغي ربط الإرهاب بأي دين أو جنسية أو حضارة؛ غير أنه ينبغي الإقرار بالأدلة التي تفيد أن المتطرفين والإرهابيين يستهدفون مجتمعات محلية بعينها استنادا إلى دينها أو انتمائها الإثني. والفظاعات التي يقترفها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من جماعات وأفراد وكيانات ضد جماعات إثنية ودينية هي جرائم مقصودة ومرتكبة على أساس الهوية وعلى نطاق واسع. ويجب ألا تظل معاناة الأيزيديين والمسيحيين وغيرهم من الأقليات والجماعات الإثنية والدينية بدون استجابة.

١٠٢ - وأردف قائلا إنه بالرغم من الكثير الذي تم عمله في مكافحة الإرهاب، لم يتحقق في الوقت نفسه ما يكفي لمواجهة الظروف التي تغذي انتشار الإرهاب، أو لضمان احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. والتحديات المعيارية والتشغيلية التي تواجه مكافحة الإرهاب تزيدها تعقيدا الأعمال الرامية إلى تقويض أسس وأنسجة المجتمعات والمؤسسات الوطنية ذاتها التي يستهدفها الإرهابيون. ولا شك أن خطة الأمين العام الكلية المتعلقة بالمنع، وإنشاء مكتب مكافحة الإرهاب من شأنهما تعزيز قدرات الأمم المتحدة وتأثيرها فيما يتعلق بمنع التطرف المقترن بالعنف والمفضي إلى الإرهاب. واختتم بيانه قائلا إن وسائط الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الدينية والتعليمية تضطلع أيضا بدور هام في تعزيز التسامح والتعايش وإيجاد بيئة يُرفض فيها بحزم وفعالية الخطاب الإرهابي والتحريض على الإرهاب.

١٠٣ - **السيد باغربور أردكاني** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن وفد بلده يأمل، أن يفضي إنشاء مكتب مكافحة الإرهاب إلى حدوث تحسينات في بنيان الأمم المتحدة الخاص بمكافحة الإرهاب لا يكون من شأنها فقط أن تعزز تنسيق أنشطة مكافحة الإرهاب على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بل أن تعزز أيضا قدرة الأمم المتحدة على التصدي بصورة أفضل للأسباب الجذرية للإرهاب والتطرف.

١٠٤ - ومضى قائلا إن كابوسَيْ الإرهاب والتطرف الكريهين لا يقتصران على أي جزء من العالم. وبعد أكثر من عقد من الإخفاق الكامل في مكافحة الإرهاب منذ اعتداءات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، يتطلب الواقع البغيض على الأرض النظر إلى تلك التحديات بتبصر ومن دون أوهام. فالرؤى القاصرة لوضع معقد والسياسات القصيرة النظر المتّبعة لخدمة أغراضها الخاصة محكوم عليها بالفشل. أما تطبيق معايير مزدوجة وتقديم تفسير أحادي الجانب لـ ''الإرهاب''، فهما ببساطة يمكنان الجماعات الإرهابية والمنتسبين إليها من النمو بحرية وتجنيد أعضاء جدد وارتكاب فظاعات يعجز عنها الوصف.

١٠٥ - وينبغي أن يكون قد بات جليا الآن أن المكافحة الناجحة لظاهرة الإرهاب والتطرف السرطانية تتطلب استراتيجية متعددة المحاور تستند، أولا وقبل كل شيء، إلى فهم رصين واعتراف بالظروف التي تجعلها ممكنة، ألا وهي حالة الشعور العميق بالحرمان والاغتراب والتهميش في بيئة تتسم بالرخاء والتطور.

١٠٦ - وأكد أنه من الضروري احتواء المنظمات الإرهابية المتطرفة والقضاء عليها على الأرض في نهاية المطاف، ولكن فقط كخطوة أولى وكعنصر واحد فحسب من عناصر جهد أوسع بكثير. فالإرهاب والتطرف، كظاهرتين متعددتي الأبعاد، لا يمكن إلحاق الهزيمة بهما ما لم يجرِ ابتكار خطة شاملة وتنفيذها من قِبَل مختلف أصحاب المصلحة بطريقة منسقة ومنسجمة. ومضى قائلا إن استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب تقدِّم مثل هذا المنتدى المشترك للتعاون، مشيرا إلى أن جمهورية إيران الإسلامية تدعم تنفيذها بطريقة متكاملة ومتوازنة. وينبغي للدول زيادة جهودها الرامية إلى قمع تجنيد الإرهابيين وكبح تحركاتهم، وقطع قنوات تمويلهم، وعرقلة إساءة استخدامهم لوسائط التواصل الاجتماعي. وأضاف أن بلده يولي أهمية كبرى أيضا لقدرة الفاعلين الدينيين، ومنهم رجال الدين والفقهاء، على تعزيز الفهم المتبادل والتعايش المتجانس بين الطوائف والفئات الاجتماعية المتنوعة عن طريق إدانة الخطاب والأيديولوجيات التي تُولِّد الكراهية والتعصب.

١٠٧ - وفي ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٧، ارتكب إرهابيون جبناء منتسبون إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام هجوما إرهابيا مزدوجا في طهران. وبالرغم من تصدي القوات الأمنية فورا للمهاجمين، فقد سقط العديد من المواطنين الأبرياء قتلى وأصيب العشرات بجروح. ومثل هذه الهجمات العشوائية لم تخفق فقط في النيل من إرادة جمهورية إيران الإسلامية في مكافحة جميع مظاهر الإرهاب بقوة، لكنها أيضا جعلت البلد أشد عزما على الإسهام في مكافحة الإرهاب.

١٠٨ - واختتم بيانه قائلا إن جمهورية إيران الإسلامية أبرمت عدة اتفاقات ثنائية للتعاون الأمني من أجل تعزيز قدراتها التشريعية في مجال مكافحة الإرهاب. وعلاوة على ذلك، فبعد اعتماد القانون المتعلق بمكافحة تمويل الإرهاب في عام ٢٠١٦، صدر عدد من التعليمات والتعميمات بشأن السبل الفعالة لمنع تمويل الإرهاب بوسائل من بينها نقل الأموال عن طريق حاملي النقدية والتحويلات البرقية. كما أن الفرع التنفيذي للحكومة بدأ أيضا العملية الرسمية للانضمام إلى الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب.

١٠٩ - **السيدة لودهي** (باكستان): قالت إن حكومة بلدها تدين الإرهاب بجميع أشكاله وتجلياته، بصرف النظر عن أسبابه أو أعذاره؛ فلا يمكن تبرير قتل الأبرياء في أي مكان. والإرهاب في بلدها هو نتاج التطورات السياسية والجغرافية الاستراتيجية والتدخل الأجنبي في المنطقة على مدى الـ ٤٠ عاما الماضية. وفي العقد الماضي وحده، فقدت باكستان ما يزيد على ٠٠٠ ٢٧ من مواطنيها وأفراد إنفاذ القانون، وتكبدت خسائر اقتصادية تزيد على ١٢٠ بليون دولار. ولكن الخسائر البشرية والمالية لم تقلل من التزام بلدها بمكافحة هذا التهديد؛ بل قوّت لديه إرادة القضاء على الإرهاب.

١١٠ - وأشارت إلى أن حكومة بلدها اعتمدت نهجاً يشمل المجتمع بأسره في إطار استراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب، تتضمن اتخاذ تدابير لصوغ خطاب وطني يعارض رسالة التطرف العنيف. وأنشأت قوة مكرسة لمكافحة الإرهاب، وسنت قوانين لمنع تمويل الإرهاب واضطلعت بإصلاح نظام العدالة الجنائية. كما أطلقت حملة عسكرية، هي أكبر عملية لمكافحة الإرهاب في العالم، من خلال نشر ٠٠٠ ٢٠٠ فرد من أفراد قواتها الأمنية لتدمير البنى التحتية للإرهابيين وقواعدهم في المنطقة المجاورة لأفغانستان والمناطق القبلية. وشرعت أيضاً في عملية لإنفاذ القانون تستهدف العناصر التي فرت من العمليات العسكرية في المناطق القبلية إلى المناطق الحضرية. ونتيجة لذلك، تقلصت الأنشطة الإرهابية في باكستان بشكل كبير خلال العامين الماضيين لتصل إلى أدنى مستوى لها منذ عام ٢٠٠٦، حسب مؤشر الإرهاب العالمي. وعلى الرغم من هذه الجهود، لا يزال الإرهاب يمثل تهديدا، ولكن طبيعته تغيرت الآن: فهو مدعوم وممول في الأساس من خارج حدود البلد.

١١١ - وأضافت أن الأمم المتحدة في موقع فريد يمكنها من مساعدة الدول الأعضاء على تطوير قدراتها في مجال مكافحة الإرهاب. وأعربت عن ترحيب وفدها بمبادرة الأمين العام للإصلاح وإنشاء مكتب لمكافحة الإرهاب. وعلى الرغم من إصلاح هيكل مكافحة الإرهاب، لا يمكن فصل الإرهاب عن سياقه السياسي وبعده عبر الوطني والجغرافيا السياسية التي غالبا ما تهيئ الظروف التي تؤدي إلى الإرهاب. وعلى الاستعراض المقبل لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب أن يعالج تشويه صورة الأديان وشيطنة المجتمعات المحلية التي تحرض على الكراهية وردود الفعل العنيفة. كما يجب معالجة النزاعات المتأججة والتي لم تجد طريقها إلى الحل، والعدوان والاحتلال الأجنبي وإنكار الحق في تقرير المصير.

١١٢ - وتؤيد باكستان التوصل إلى توافق في الآراء بشأن اتفاقية شاملة متعلقة بالإرهاب الدولي، تكون متسقة مع القانون الدولي الإنساني وتميز بوضوح بين أعمال الإرهاب والكفاح المشروع من أجل تقرير المصير للشعوب الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي. ويجب ألا يسمح بالنجاح للمحاولات الكيدية الرامية إلى التلاعب بتوافق الآراء الدولي لمناهضة الإرهاب بغية تبرير قمع الشعوب التي تكافح من أجل الحق في تقرير المصير.

١١٣ - وكررت تأكيد التزام حكومة بلدها بالعمل مع المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب، ولكنها كررت أيضا التأكيد على ضرورة معالجة الأسباب الجذرية والعوامل المحركة للتطرف التي تكمن في التهميش والاستبعاد الاقتصادي والاجتماعي، وإلا سيكون العالم بصدد محاربة الأعراض وليس الأسباب الكامنة وراء ظاهرة الإرهاب القاتلة.

١١٤ - **السيد لوكسين** (الفلبين): قال إنه في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٧، هاجم مئات من الرجال المنتمين إلى منظمة إرهابية تقتدي بتنظيم الدولة الإسلامية مراوي، وهي مدينة ذات أغلبية مسلمة في منطقة ميندناو الوسطى. وسيطروا على جزء كبير من المدينة واتخذوا المدنيين رهائن. وهذا الهجوم، وهو أكثر الأعمال الإرهابية تدميرا في تاريخ بلده، تسبب في أزمة إنسانية لم يسبق لها مثيل، وتم تشريد حوالي ٠٠٠ ٢٠٠ شخص بسبب القتال.

١١٥ - وتابع قائلا إنه بعد أربعة أشهر ونيف، تسبب النزاع في مقتل ١٤٦ فرداً من القوات العسكرية وقوات الشرطة، بينما قُتل ٦٧٣ إرهابيا. وبلغت الإصابات في صفوف المدنيين ٤٧ قتيلاً، وقع معظمها خلال محاولات الإرهابيين إشعال شرارة العنف الطائفي متوقعين انضمام من يتبعون نفس الدين إليهم في المجازر. ولكن سكان مراوي رفضوا الانضمام إلى الإرهابيين. ووردت تقارير عن إيواء سكان مسلمين لجيرانهم المسيحيين. وأظهرت الحكومة الصبر

حرصا منها على عدم إطلاق قوة أكبر من أجل تقليل الخسائر في صفوف المدنيين، ولو كان ذلك على حساب المزيد من الإصابات في صفوف العسكريين وأفراد الشرطة، في ما أصبح معركة عقابية لم يسلم منها بيت أو شارع. وعملت الحكومة من أجل إنشاء ممر للسلام عبر المدينة للسماح بالمرور الآمن للمدنيين المحاصرين وإتاحة وصول الإمدادات الحيوية إلى الذين لا يستطيعون مغادرة مواقعهم المحمية داخل منطقة القتال. وبالرغم من وجود عشرات الآلاف من المشردين، فإن الحكومة عالجت شواغل الصحة والنظافة الصحية في مراكز الإجلاء، ولكن معظم المشردين وجدوا خلال وقت قصير الأمان والمأوى إلى جانب أسرهم وأصدقائهم – مما يشهد على قوة نظام الأسرة الفلبينية.

١١٦ – وأشار إلى أن جمهورية الفلبين اكتشفت، في الوقت نفسه، العلاقة الحميمة والتكافلية بين الإرهاب والفقر والاتجار غير المشروع بالمخدرات. فقد تمكن الإرهابيون من جمع تشكيلة من المتطرفين والمجرمين المرتزقة والمقاتلين الأجانب للسيطرة على مراوي وإعادة بسط خلافتهم التي تفتت في الشرق الأوسط، في جزء آخر من العالم.

١١٧ – وأكد أن جمهورية الفلبين اكتشفت الإرهاب في أي مكان في العالم، مهما كان مصدر إلهامه، سواء كان الجنون الديني أو الانحراف الفردي، كما حصل في لاس فيغاس. ويشاطر بلده رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الرأي بأن الإرهاب هو طريق الفاشلين.

١١٨ – ويفهم الرئيس دوتيرتيه أن الإرهاب مشكلة عالمية لا يمكن لأي بلد أن يتصدى لها بمفرده. وتمثل مكافحة الإرهاب حجر الزاوية في خطته الوطنية، التي تشمل تعزيز التعاون مع الشركاء الإقليميين ومع الولايات المتحدة الأمريكية، لكي يكون للفلبين نظام دفاع أكثر فعالية لسحق الإرهاب عندما يستعصي ردعه. وترغب الفلبين في تعميق المجالات الرئيسية للتعاون مع الأمم المتحدة والشركاء الإقليميين والثنائيين، لتشمل التهديدات ضد الطيران التجاري والإرهاب النووي والجرائم الحاسوبية وتمويل الإرهابين ودعم ضحايا الإرهاب وبناء القدرات.

١١٩ – وتابع قائلا إن الفلبين تعالج التطرف العنيف من خلال نهج يشمل المجتمع بأسره. ويشارك كل من النساء والشباب والقادة المسلمين والمسيحيين والمعلمين والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص في مكافحة تغذية نزعة التطرف وكقوة جامعة من أجل الاعتدال والسلام والديمقراطية والتنمية. ويجري العمل على رفع الوعي الأمني في المجتمعات المحلية. كما يتم تدريب خبراء إنفاذ القانون والأمن، بالشراكة مع الجهود الشعبية الرامية إلى كشف تهديد الآتي من الأشخاص المحليين من ذوي التطرف المصحوب بالعنف ووقفه.

١٢٠ – واختتم كلمته قائلا إن الإرهاب لا يمكن أن يكون له موطئ قدم سياسي. فلا يمكن شراء الأمان من الإرهاب بالإذعان لأي من مطالبه. ولا يمكننا أن نتعايش مع الإرهاب لأنه لن يدع الآخرين يعيشون.

١٢١ – **السيد المويزري** (الكويت): قال إن بلده يرفض الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وأكد أنه ينبغي عدم ربط الإرهاب بأي دين أو جنسية أو حضارة أو جماعة عرقية. وذكر أنه يتعين على الحكومات أن تتعاون في الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب، وأن تعمل على وضع تدابير ترمي إلى تعزيز سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان؛ وأن تعالج الأسباب الجذرية للإرهاب، مثل الفقر؛ وأن تدعم الحكم الرشيد والتنمية المستدامة والتعايش بين الأديان؛ وأن تكفل احترام الرموز الدينية والمواقع المقدسة؛ وأن تمنع التحريض على الكراهية والتطرف والعنف.

١٢٢ – وأضاف قائلاً إن الكويت طرف في معظم الصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب، وكذلك في عدد من الاتفاقات الثنائية. وأشار إلى أن وفد بلده يولي أهمية بالغة لإتمام عملية وضع مشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي. وأكد أن النص النهائي ينبغي أن يشمل تعريفا واضحا للإرهاب، بما في ذلك إرهاب الدولة، وأن يميز بين الإرهاب وحق الشعوب في مقاومة العدوان وفي الكفاح من أجل تقرير المصير.

١٢٣ – وذكر أن الكويت استضافت، في ١٥ آذار/مارس ٢٠١٧، اجتماعا لفريق عامل معني بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب، ضم ٤٥ دولة. وهي تؤكد من جديد رفضها لجميع أشكال الإرهاب والتطرف، وتدعو إلى تعزيز ثقافة التسامح والتعايش بين الشعوب. واختتم كلمته قائلا إن بلده يؤيد تماما جميع الجهود الدولية الرامية إلى القضاء على التهديدات الإرهابية في جميع أنحاء العالم.

١٢٤ – **السيد ليسوتنشكو** (أوكرانيا): تكلم في إطار ممارسة حق الرد فقال إن ما يحدث حاليا في شرق أوكرانيا هو استمرار مباشر للعدوان الروسي. وفي ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، أقرت الجمعية العامة في قرارها ٢٠٥/٧١ بالاحتلال المؤقت لجمهورية القرم المتمتعة

بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول. ولكن روسيا قررت مواصلة زعزعة استقرار أوكرانيا من خلال إنشاء تنظيمات إرهابية في منطقة دونباس ودعمها. وكان مواطنون روس على رأس التنظيمات الإرهابية العاملة هناك وضمن صفوفها. وكانوا مسلحين بالأسلحة الروسية الحديثة وتمولهم الكيانات الروسية الحكومية وغير الحكومية. ومن الواضح أنه ليس هناك حاجة إلى المزيد من الأدلة لإثبات تورط ذلك البلد.

١٢٥ - وقد شددت أوكرانيا في كل وثيقة قدمتها وكل بيان أدلت به في الجمعية العامة ومجلس الأمن على أن الأعمال الإرهابية تعتبر أعمالا إجرامية لا يمكن تبريرها، بغض النظر عن دوافعها، أينما ارتكبت وأيا كان مرتكبوها. وأشار إلى تعهد بلده أيضا بمحاكمة مقترفي تلك الجرائم ورُعاتِها. وبالرغم من ذلك، فقد تصرف الاتحاد الروسي على غرار المعتدي، معتقداً أنه يستطيع الإفلات من العقاب.

١٢٦ - وأوكرانيا تلقي الضوء، منذ أكثر من ثلاث سنوات، على الحقائق المتعددة الكاشفة للدعم الروسي للإرهاب في أوكرانيا. وقد أُدرجت المراسلات ذات الصلة في الطلب المقدم من أوكرانيا إلى محكمة العدل الدولية، وأوكرانيا على استعداد لتقديم مواد إضافية أثناء مرحلة الانتظار خلال سير الدعوى.

١٢٧ - وقال إنه يود أن يُذَكِّر وفد الاتحاد الروسي بأن عدم إعطاء الإذن من محكمة العدل الدولية باتخاذ تدابير تحفظية لا يعني أن روسيا لن تكون مسؤولة عن انتهاكات الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب. وسوف تستخدم أوكرانيا جميع الوسائل السلمية لحماية البلد إلى أن يعيد الاتحاد الروسي القرم، وينسحب من دونباس ويسدد الثمن الكامل للعدوان.

رفعت الجلسة الساعة ١٨:٠٠.